

زيادة الثقة وما يتعلق بها من أحكام

بقلم

الدكتور / محمد رأفت سعيد
الأستاذ المساعد بقسم التفسير والحديث
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

* المقدمة *

نحمدك اللهم ونستعينك ونستهديك، ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائك ورسلك سيدنا محمد وبعد.

فإن نعمة الله على عباده المؤمنين ببعثة نبيه (ﷺ) يقدرها من عاش في روضات السنة المطهرة، يعرف كيف علّم رسول الله (ﷺ) وكيف ربي، وكيف فصلّ مجمل الكتاب، وخصّص العام، وقيد المطلق، ووضح وفسر: ﴿لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾^(١).

ومن نعم الله التي لا تحصى أن يحفظ لهذه الأمة كتابها، وسنة نبيها، ليبقى للأمة مصدر حياتها وتوجيهها للتي هي أقوم في كل شئونها.

ونفض هذه المهمة في حفظ المصدرين من شرفه الله فقام بجهد علمي في مجال الدراسات القرآنية أو الحديثية، فضلاً عن الاستجابة لما فيهما والجمع بين العلم والعمل. ولقد يمتّ وجهي نحو السنة المطهرة لأحظى بهذا الشرف، وحرص في ذلك يرتبط ببذل جهدي في موضوع جديد ييسر لطلاب العلم الانتفاع بسنة النبي (ﷺ)، ولكن - كما يعلم المشتغلون بدراسة السنة المطهرة - يصعب العثور على موضوع لم يقم الأوائل من علمائنا بواجبهم نحوه حتى ليصدق قول القائل: «ما ترك الأوائل للأواخر شيئاً».

ولكن لفت نظري من خلال تتبعي لمنهج التلقي الذي سار عليه أصحاب النبي (ﷺ) ورضى الله عنهم، ثم قيامهم بمهمة الأداء لما حملوه من علم - أن بعض الروايات في الموضوع الواحد تزيد عن غيرها في لفظة أو جملة، فبدأ الاشتغال الذهني بهذه المسألة، لماذا تزيد رواية عن أخرى، هل يرجع هذا إلى بيان النبي (ﷺ)، وأن البيان يتعدد بتعدد المبين لهم، وتعدد المجالس العلمية؟ أم أن هذا يعود إلى المتلقين، وتفاوتهم في الحضور إلى المجالس، في بداية المجلس، أو في نهايته، أو الانصراف منه لحاجة؟ أم ترجع الزيادة إلى الأمرين، أم إلى أسباب أخرى؟.

(١) سورة آل عمران : ١٦٤.

وما علاقة هذه الزيادة بالأحكام التي تبني على الروايات مع وجود هذه الزيادات في بعضها؟

واستمر التفكير في هذه الظاهرة، وكيف نظر العلماء إليها؟ ولما وقعت على قول الحاكم النيسابوري رحمه الله وهو يتحدث عن هذا الموضوع: « هذا النوع من هذه العلوم معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راوٍ واحد، وهذا مما يعزّ وجوده، ويقل في أهل الصنعة من يحفظه »^(١).

قلت : لقد وجدت بغيتي في إضافة جهد علمي إلى ما يعزّ وجوده، ويقل في أهل الصنعة من يحفظه .

ولعل هذا التقرير من الحاكم النيسابوري ، والذي يشهد له الواقع يعود إلى حاجة هذا العلم إلى سعة الاطلاع والدراسة والاعتبار وجمع الروايات والنظر فيها سنداً ومتناً والمقارنة بينها .

وبذل الجهد مع سنة رسول الله (ﷺ) له مذاق خاص يدركه من نعم بروضاتها فاستخرت الله في دراسة هذا الموضوع ، وأقبلت على كتب الحديث ومصطلحه لجمع مايتصل بهذا الموضوع ، وكانت - كما قال الحاكم - عزيزة .

ووضعت لنفسى خطة لتناول هذا الموضوع على النحو الآتي :-

- تحديد المراد بزيادة الثقة .

- المراد بالثقة، والعدالة وهل هي متفاوتة، والضبط، وهل هو كذلك متفاوت في درجاته، وتأسيساً على ذلك هل تتباين درجات الثقات؟ . والتعرف على إستعمالات العلماء لمصطلحات التعديل .

- بيان أنواع الزيادة .

- عناية العلماء بهذا الفن .

- سبب الزيادة .

- الزيادة في المتن وأحكامها .

- تعدد الأحكام بتعدد حالات الزيادة .

(١) معرفة علوم الحديث / ١٣٠ .

- القبول المطلق - سببه - القائلون به - نقد الإطلاق في القبول .
- الرد المطلق - سببه - نقده - القائلون به .
- القبول بشروط ، ومناقشتها .
- تقسيم ابن الصلاح الثلاثي .
- أمثلة للزيادات .
- الترجيح عند التعارض ، ووجوه الترجيح .
- الزيادة في الإسناد .
- المراد منها .
- حكمها .
- الخطيب وتمييز المزيد في متصل الأسانيد .
- نماذج تطبيقية على وجوه الترجيح .
- الخاتمة .
- أهم المراجع .
- فهرس المباحث .

وأدعو الله أن يجعل هذا العمل نافعاً ومفيداً وفاتحاً للمزيد من الجهود حتى تجمع كل الأحاديث التي فيها زيادات للثقات في المتن والسند في مؤلف واحد، والله المستعان وعليه توكلت وإليه أنيب .

* المراد بزيادة الثقة :

والذي نعنيه في هذا البحث من ذكر الزيادة وارتباطها بالثقة - أن نفصل القول فيما يرويه أحد الثقات من زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث ، لا يرويها غيره .

كما أن البحث يقتضي - منا - أن نتناول بالإشارة وجهاً آخر من وجوه الزيادة التي تتصل بالأسانيد ، حتى لا يختلط الأمران ، وقد بُحثت هذه الزيادة المرتبطة بالأسانيد في النوع المسمى «المزيد في متصل الأسانيد» .^(١)

كما يفيدنا في خطوات هذا البحث أن نتعرف على أقوال العلماء في الشروط التي تحقق للراوى لقب «الثقة» وهل يعد هذا اللقب درجة ثابتة لصاحبها لا تزيد ولا تنقص ؟ أم أنها تتفاوت في قوتها ؟ وهل يتساوى كل من يتصف بهذا اللقب أم يتفاوتون ؟!

والذي يدعوننا إلى تتبع ما قيل في هذا أننا سنرتب عليه ما يناسبه من وجوه الترجيح في موضعه .

- المراد بالثقة :

فالثقة في «مصطلح الحديث» لدى العلماء جميعاً - هو العدل الضابط ، فالراوى لا يكون ثقة ، ولا تقبل روايته إلا إذا اجتمع فيه وصفان : العدالة والضبط .^(٢)

- العدالة :

فعادلة الراوى إستقامته التامة في أمور دينه ، وسلامته من الفسق كله ، وسلامته من خوارم المروءة .^(٣)

وعرف الخطيب البغدادي العدل بقوله : «من عرف بأداء فرائضه ، ولزوم ما أمر به ، وتوقى ما نهى عنه ، وتجنب الفواحش المسقطه ، وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته ، والتوقى في لفظه لما يثلم الدين والمروءة ، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ، ومعروف بالصدق في حديثه» .^(٤)

ويستشهد الخطيب البغدادي على ذلك بقول النبي (ﷺ) : «من عامل الناس فلم

(١) انظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث د. محمد أبو شهية / ٣٧٣ .

(٢) الرسالة المستطرفة / ٢٦ .

(٣) انظر توضيح الأفكار ٢ / ١١٨ .

(٤) انظر الكفاية للخطيب / ٨٠ .

يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو من كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته»^(١).

- تفاوت درجة العدالة :

ولا يخفى أن هذا الشرط بأوصافه قابل للتفاوت، وليس درجة واحدة كما يرى بعض العلماء حيث جعلوا العدالة غير قابلة للزيادة والنقصان وإن كان الدكتور «أبوشهبة» رحمه الله ينسب هذا القول إلى جمهور العلماء وأنهم جعلوا العدالة كالإيمان عند من يقول بعدم قبوله ذلك^(٢).

والصحيح ما ذكرناه من قبول العدالة للزيادة والنقصان، وقد سار المحققون من علماء الحديث على هذا حيث جعلوا للتعديل ألفاظاً ومراتب ودرجات فالحافظ ابن حجر يعد - في أول كتابه التقريب أولى مراتب التعديل في كون الراوى صحابياً : «فأولها الصحابة، وأصرح بذلك لشرفهم». ثم يتابع ابن حجر ذكر هذه المراتب فيجعل الثانية : من أكّد مدحه، والثالثة : من أفرد بصفة...^(٣) وهكذا.

- ضبط الراوى :

وأما ضبط الراوى فإتقانه لما يرويه بأن يكون متيقظاً غير مُعَقَّل حافظاً إن حدث من حفظه ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعنى إن روى به^(٤).

- تفاوت درجة الضبط :

وهذا الشرط كسابقه قابل للتفاوت وليس درجة واحدة حيث يتفاوت الرواة في الحفظ والتيقظ وعدم الغفلة والسهو إن روى من حفظه، كما يحدث التفاوت في مقدار الضبط للكتاب وصيانة الراوى له إن روى من كتابه.

وكذلك يحدث التفاوت في مقدار العلم بمعنى ما يرويه الراوى، وما يحيل المعنى عن المراد أن روى بالمعنى.

(١) المرجع السابق / ٧٨.

(٢) انظر الوسيط / ٨٨.

(٣) التقريب لابن حجر ١ / ٤.

(٤) تدريب الراوى / ٣٠١.

- تفاوت درجات الثقات :

فالضبط كالعدالة في قبول الزيادة والنقصان، باجتماع الشرطين في الراوى تقبل روايته، ويكون من الثقات، والثقات - كذلك - ليسوا سواء في درجة «الثقة».

يقول العلامة نجم الدين سليمان الطوفي في «شرح الأربعين»: «إن مدار الرواية على عدل الراوى وضبطه، فإن كان مبرزاً فيها كشعبة وسفيان ويحيى القطان وغيرهم فحديث صحيح، وإن كان دون المبرز فيها أو في أحدهما لكنه عدل ضابط بالجملة فحديثه حسن»^(١).

وفي توجيه النظر:^(٢) «... ثم إن كل واحد من العدالة والضبط له مراتب: عليا، ووسطى، ودنيا، ويحصل تركيب بعضها مع بعض مراتب للحديث مختلفة في القوة والضعف وهي ظاهرة مما ذكرناه».

وابن حجر - كما مر بنا - يذكر من المراتب الدالة على تباين درجات الرواة في القوة والضعف اثني عشرة مرتبة على النحو التالي :-

١ - الصحابة .

٢ - من أكد مدحه بأفعل التفضيل، كأوثق الناس، أو بتكرار الصفة لفظاً، كثقة ثقة، أو معنى، كثقة حافظ .

٣ - من أفرد بصفة : كثقة، أو متقن، أو ثبت .

٤ - من قصر عن قبله قليلاً، كصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس .

٥ - من قصر عن ذلك قليلاً كصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهمل، أوله أوهام، أو يخطئ، أو تغير بآخره، ويلحق بذلك أهل الأهواء والبدع .

٦ - من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ويشار إليه بمقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث .

٧ - من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، ويشار إليه بمستور، أو مجهول الحال .

٨ - من لم يوجد فيه توثيق معتبر، وجاء فيه تضعيف وإن لم يبين، والإشارة إليه : ضعيف .

(١) انظر الوسيط . محمد أبو شهبة / ٨٨ .

(٢) توجيه النظر إلى علوم الأثر / ٣٠ .

- ٩ - من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، ويقال فيه: مجهول.
- ١٠ - من لم يوثق البتة وضعّف مع ذلك بقادح، ويقال فيه متروك، أو متروك الحديث، أو واهى الحديث، أو ساقط.
- ١١ - من اتهم بالكذب، ويقال فيه: متهم، ومتهم بالكذب.
- ١٢ - من أطلق عليه اسم الكذب والوضع ككذاب، أو وضاع، أو يضع، أو ما أكذبه! ونحوها^(١).

فتفاوت الدرجات - كما رأينا - عند ابن حجر - نراها أقل في عددها - عند التعديل - فهي عند ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل» أربعة وكذلك ابن الصلاح، - فأعلاها: ثقة، أو متقن، أو ثبت^(٢)، أو حجة، أو عدل حافظ، أو ضابط.

- الثانية: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، قال ابن أبي حاتم: هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، قال ابن الصلاح: وهو كما قال، لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط، فيعتبر حديثه بموافقة الضابطين... وعن يحيى بن معين أنه قال لأبي خيثمة (وقد قال له: إنك تقول: فلان ليس به بأس فلان ضعيف) (إذا قلت) لك: لا بأس به فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه^(٣). وأجد العراقي ينبه إلى عدم التسوية بين «لا بأس به» وبين «ثقة» في قول ابن معين، فيقول: «ولم يقل ابن معين إن قولي (ليس به بأس) كقولي (ثقة) حتى يلزم منه التسوية، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب.

فالتعبير «بثقة» أرفع من التعبير «بلا بأس به» وإن إشتراكا في مطلق الثقة، ويدل على ذلك أن ابن مهدي قال: حدثنا أبو خلدة^(٤)، فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً وكان خيراً، الثقة: شعبة وسفيان، وحكى المروزي قال: سألت ابن حنبل: عبد الوهاب بن عطاء ثقة؟ قال لا تدري ما الثقة؟ إنما الثقة يحيى بن سعيد

(١) انظر خطبة «تقريب التهذيب» لابن حجر، والبايعات الحديث ١١٨ - ١١٩، وتوضيح الأفكار ٢/ ٢٦١ - ٢٧١، ومقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وعلوم الحديث ومصطلحه د. صبحي الصالح / ١٣٧.

(٢) الثبت: يسكنون الباء: المثبت في أموره، وثبت الجنان أي ثابت القلب، ورجل ثبت بفتحها. عدل ضابط وجمعه أثبات... وقال السخاوي في فتح المغيث: ثبت يسكنون الباء: الثابت القلب واللسان، والكتاب الحجة، وأما بالفتح: فما ثبت فيه المحدث مسموعه مع أساء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماعه غيره - انظر تدريب الراوي ٣٤٢ و٣٤٣.

(٣) تدريب الراوي / ٣٤٤.

(٤) هو خالد بن دينار النيلي (نسبة إلى النيل وهي بلد بين واسط والكوفة) وهو أبو الوليد الشيباني وثقه ابن معين، وقال ابن حجر: صدوق من الخامسة - انظر هامش ١ من تدريب الراوي / ٣٤٤.

القطان. (١)

- الثالثة : شيخ، فيكتب ويُنظر أي يكتب حديثه، وينظر فيه، وزاد العراقي في هذه المرتبة مع قولهم محله الصدق. إلى الصدق ما هو، شيخ وسط، مكرر جيد الحديث، حسن الحديث.

- الرابعة : صالح الحديث، يكتب للاعتبار، أي يكتب حديثه للاعتبار، وينظر فيه، وزاد العراقي، صدوق إن شاء الله، وأرجو أن لا بأس به، وصويلح. (٢)
وهكذا رأينا تقسيم ابن حجر لألفاظ التعديل والجرح، إلى ست مراتب للتعديل، وست للجرح، ورأينا تقسيم ابن الصلاح تبعاً لابن أبي حاتم إلى أربع مراتب للتعديل، كما جعلها الذهبي والعراقي خمس مراتب.

* التعرف على استعمال العلماء لمصطلحات التعديل :

ويحتاج المرء عند الترجيح أن يقف على الاستعمال الواقعي لهذه المصطلحات لدى العلماء حتى لا تلتبس عليه الأمور، أو يظن في أحد الرواة ما ليس فيه، مثال ذلك مانبه إليه الشيخ المحقق عبدالفتاح أبوغدة (٣) عند استعمال ماذكر في المرتبة الرابعة : «يكتب حديثه وينظر فيه، لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط، فيعتبر حديثه بموافقة الضابطين، فالظاهر أن المراد منه في جانب مرتبة «الصدق»...

ولفظه «الصدق» قد وقع فيها اشتباه لبعضهم فأردت إزالته. هذه اللفظة هي صيغة مبالغة من مادة (صدق) فتقال فيمن هو تام الصدق لا يتطرق إلى صدقه أى شك أو اشتباه، وإنما الشك في قوة ضبطه لما يرويه.

وقد وصف بها من لا يُشكّ فيهم عدالة وضبطاً مثل الإمام الشافعي فقال فيه أبو حاتم الرازي : (صدق)، وقد نفى عنه الغلط في الحديث الإمامان أبو زرعة، وأبو داود كما في «تهذيب التهذيب» (٤)، كما وصف بها من كان تام الضبط لما يحفظه ويرويه ففي ترجمة : «محمد بن عمران» قال أبو حاتم : كوفي صدوق، أملي علينا كتاب الفرائض

(١) تدريب الراوي / ٣٤٤.

(٢) المرجع السابق / ٣٤٥ وانظر قواعد في علوم الحديث / ٢٤٥ - ٢٤٩.

(٣) ولفضيلته ثبت لطيف مطبوع خاص بشيوخه في الحديث وكتبه وأسانيده وإجازاته منهم مناوله إياه مناوله في منزله الكريم بالرياض مع أخي الكريم الدكتور أحمد معبد عبد الكريم استاذ الحديث وأخي الدكتور صالح رضا فحظينا معاً بهذه الإجازة شفاهاً وكتابة.

(٤) تهذيب التهذيب ٩ / ٣٠.

عن أبيه عن ابن أبي ليلى عن الشعبي من حفظه ، لا يقدم مسألة على مسألة ، وقال مسلمة بن قاسم : ثقة .^(١)

وقال «البخاري» في «إسماعيل بن أبان الوراق» : صدوق ،^(٢) مع أنه أخرج له في «صحيحه» ، وقال الحافظ ابن حجر في «هدى الساري» :^(٣) «هو أحد شيوخ البخاري ولم يكثر عنه ، وثقه النسائي ومُطِينٌ وابن معين والحاكم أبو أحمد وجعفر الصائغ والدارقطني» .

وجاء في تراجم كثير من المحدثين الثقات وصفهم بلفظة (صدوق) مقرونة بلفظة «ثقة» أو ما في مرتبتها ، مما يدل على أن لفظة «صدوق» تكاد تساوي لفظة «ثقة» عندهم ، ففي «الميزان» في ترجمة «نُعَيْم بن حماد»^(٤) قال العجلي : ثقة صدوق ، وفي «تهذيب التهذيب» في ترجمة «الفضل بن دُكَيْن»^(٥) قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت صدوق . وقال الإمام أحمد «صدوق ثقة موضع للحجة في الحديث» والنصوص التي جاء فيها الجمع بين «ثقة» و«صدوق» في كلام العلماء تخرج عن الحصر .

كما وجد - إلى جانب ذلك - النصوص الدالة على أن لفظة (صدوق) يقولونها فيمن ضعف ضبطه بعض الشيء .^(٦)

كما وجد التصريح - أيضاً - بوصف «الصدوق» بأنه «حسن الحديث» ففي ترجمة «محمد بن راشد المكحولي»^(٧) قال أبو حاتم : كان صدوقاً حسن الحديث .

وقال الذهبي في «الميزان» في ختام ترجمة «محمد بن إسحاق» ملخصاً رأيه :^(٨)

«فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق : حسن الحديث ، صالح الحال ، صدوق . .» وقال ابن حبان في مقدمة كتابه الثقات : «كل من أذكره في الكتاب فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره» كما في «الصارم المنكي» لابن عبد الهادي^(٩) فمن وُصف بلفظة «صدوق» - وما في مرتبته - يكون حديثه حسناً لا ضعيفاً ، والله تعالى أعلم .^(١٠)

(١) تهذيب التهذيب ٩ / ٣٨١ .

(٢) الميزان ١ / ٢٢١ وتهذيب التهذيب ١ / ٢٧٠ .

(٣) ص ٣٨٧ و ٢ / ١١٦ .

(٤) الميزان ٤ / ٢٦٨ .

(٥) تهذيب التهذيب ٨ / ٢٧٢ و ٢٧٣ .

(٦) تهذيب التهذيب ٩ / ٢٣٣ و ٣٠٩ و ٣٩٠ و ٥١٩ .

(٧) المرجع السابق ٩ / ١٥٩ .

(٨) الميزان ٣ / ٤٧٥ .

(٩) الصارم المنكي / ٨٥ .

(١٠) انظر قواعد في علوم الحديث / ٢٤٦ - ٢٤٨ .

وبعد أن تعرفنا على المستحق للقب الثقة، والمراد من الزيادة نستطيع أن نفصل القول فيما يتعلق بهذه الزيادة في المباحث الآتية - على النحو التالي :-

* أنواع الزيادة :

الزيادة - كما أشرنا في تحديد المراد منها - تدخل في عنصرى الرواية، أي في المتن، وفي السند.

فأما وجودها في المتن فزيادة كلمة أو جملة.

وأما وجودها في الإسناد فيكون برفع موقوف، أو بوصل مرسل، أو أن يزيد راو في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره.

ونتناول كل نوع بما يتطلب من مباحث ونبدأ بالنوع الأول :

* الزيادة فى المتن :

- إفادة الزيادة للأحكام :

وقد شهد علماء الحديث بأن معرفة زيادات الثقات فن لطيف تستحسن العناية به لما يستفاد بالزيادة من الأحكام، وتخصيص العام، وتقييد الإطلاق، وإيضاح المعاني، إلى غير ذلك من الأغراض التي تظهر للباحث من دراسة هذه الزيادات. ^(١)

- حاجة هذا العلم إلى سعة الاطلاع على المتون :

ويرجع هذا الاستحسان من العلماء للاشتغال بهذا الفن إلى حاجة المشتغل به إلى سعة الاطلاع على متون الأحاديث والمقارنة بينها، والفقه فيها.

- عناية العلماء بهذا الفن :

ولقد عنى بهذا الفن جماعة من الأئمة منهم الإمام ابن خزيمة، وقد شهد له بذلك تلميذه ابن حبان حيث يقول : «مارأيت على أديم الأرض من يحفظ الصحاح بالفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة زادها في الخبر ثقة، حتى كأن السنن نُصِبَ عينيه غيرة». ^(٢) ومنهم الفقيه أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري. ^(٣)

(١) تدريب الراوى / ٢٤٥ ، والوسيط ٣٧٣.

(٢) فتح المغيث / ١ / ١٩٩ ، والوسيط / ٣٧٣.

(٣) تدريب الراوى / ٢٤٥.

ومنهم أبو الوليد حسان بن محمد القرشي النيسابوري .^(١)
ومنهم أبو نعيم بن عدى الجرجاني ، فهؤلاء اشتهروا بمعرفة زيادات الألفاظ التي
تستنبط منها الأحكام الفقهية في المتون .

- سبب الزيادة :

ويرد على الذهن سؤال عن سبب الزيادة مع كون المصدر واحداً؟
وبتأمل كيفية التلقى عن النبي (ﷺ) ، ومهمة السنة في البيان ، وأن البيان قد يتعدد
بتنوع المبين لهم . نجد أن الحاضرين لمجلس من مجالس النبي (ﷺ) كانوا على أحسن
حالات التلقى من حسن السمع ، وجودة الفهم ، وحدة الحفظ ، وأعان على ذلك ما كان
يصحب المجلس من غرض الصوت في حضرة النبي (ﷺ) ، وانتفاء التشويش بالكلمة أو
بالحركة مع زينة المنظر الذي أمر به المسلمون عند كل مسجد ، ومع طيب الرائحة التي
كانت من هدى النبي (ﷺ) وخاصة عند لقاء الناس في المجالس العامة .

ولكن هذا لا يمنع من وجود التفاوت بين الحاضرين في درجة التلقى .
وهذا المعنى جعل الإمام الغزالي يقول في المستصفى عن هذه الزيادة : «فلعل الرسول
(ﷺ) ذكره في مجلسين فحيث ذكر الزيادة لم يحضر إلا الواحد .

أو كرر في مجلس واحد وذكر الزيادة في إحدى الكرتين ، ولم يحضر إلا الواحد .
ويحتمل أن يكون راوى النقص دخل في اثناء المجلس فلم يسمع التمام ، أو اشتركوا
في الحضور ونسوا الزيادة إلا واحداً .

أو طرأ في أثناء الحديث سبب شاغل مدهش فغفل به البعض عن الإصغاء فيختص
بحفظ الزيادة المقبل على الإصغاء . أو عرض لبعض السامعين خاطر شاغل عن
الزيادة ، أو عرض له مزعج يوجب قيامه قبل التمام .^(٢)

وهذه كلها احتمالات ممكنة الوقوع وتفسر - لنا - سبب زيادة لفظة أو جملة في متن
حديث لا يرويه غير راوى الحديث بالزيادة .

(١) الوسيط / ٣٧٣ .

(٢) المستصفى للغزالي / ١ / ١٦٨ ، وانظر روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد لابن قدامة / ٦٣ ، وكذلك شرحها
نزهة الخاطر العاطر / ١ / ٣١٥ ، والبرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك / ١ / ٦٦٢ و ٦٦٣ .

* أحكام الزيادة في المتن :

- تعدد الأحكام بتعدد حالات الزيادة :

وتتعدد الأحكام بتعدد حالات الزيادة، ونظرة العلماء لهذه الحالات ، فمن هذه الأحكام إطلاق القبول للزيادة، ومنها عدم القبول لها مطلقاً، ومنها القبول بشروط تتعلق بالراوي، أو تتعلق بحالة التلقي، ومنها أحكام ترتبط بموافقتها لرواية الثقات، أو مخالفتها، أو ماتحمل نوع مخالفة، ومنها أحكام ترى ضرورة الترجيح بينها وبين غيرها من الروايات حالة المخالفة، وهذه الحالات تقتضى منا تفصيلاً لما قيل فيها وترجيحاً لما قوى دليلاً منها.

فأما قبولها مطلقاً:

- سبب القبول المطلق :

فيستند إلى اعتبار الزيادة رواية عدل . ضابط يلزم قبولها كقبول خبر الواحد العدل الحافظ ، وينسب هذا الحكم الى الجمهور من الفقهاء والمحدثين حيث يحكى السيوطي^(١) مذهبهم في قبولها مطلقاً سواء وقعت ممن رواه أو لا ناقصاً أم من غيره، وسواء تعلق بها حكم شرعي أم لا، وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت نقص أحكام ثبتت بخبر ليست فيه أم لا، علم اتحاد المجلس أم لا، كثر الساكتون عنها أم لا، وقد ادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا.^(٢)

- القائلون به :

وحكى الخطيب أن هذا هو الذي مشى عليه معظم من الفقهاء وأصحاب الحديث كابن حبان، والحاكم، وجماعة من الأصوليين كالغزالي في «المستصفى».^(٣) يقول الغزالي: «انفراد الثقة بزيادة في الحديث عن جماعة النقلة مقبول عند الجماهير سواء كانت الزيادة من حيث اللفظ أو من حيث المعنى، لأنه لو انفرد بنقل حديث عن جميع الحفاظ لقبول، فكذلك إذا انفرد بزيادة، لأن العدل لا يتهم بما أمكن، فإن قيل يبعد انفراده بالحفظ مع اصغاء الجميع قلنا: تصديق الجميع أولى إذا كان ممكناً، وهو قاطع

(١) تدريب الراوي / ٢٤٥.

(٢) المرجع السابق / ٢٤٥.

(٣) الوسيط / ٣٧٤.

بالسمع والآخرين ما قطعوا بالنفى، ففعل الرسول (ﷺ) ذكره في مجلسين فحيث ذكر الزيادة لم يحضر إلا الواحد، أو كرر في مجلس واحد وذكر الزيادة في إحدى الكرتين ولم يحضر إلا الواحد، ويحتمل أن يكون راوى النقص دخل في أثناء المجلس فلم يسمع التمام، أو اشتركوا في الحضور ونسوا الزيادة إلا واحداً، أو طرأ في أثناء الحديث سبب شاغل مدهش فغفل به البعض عن الإصغاء فيختص بحفظ الزيادة المقبل على الإصغاء، أو عرض لبعض السامعين خاطر شاغل عن الزيادة، أو عرض له مزعج يوجب قيامه قبل التمام، فإذا احتمل ذلك فلا يكذب العدل ما أمكن»^(١)

فكما رأينا ينتصر الغزالي لقبول الزيادة وبين أسبابها وقد سبقت الإشارة إليها. وابن قدامة المقدسي يذهب هذا المذهب فيقول: «انفراد الثقة في الحديث بزيادة مقبول سواء كانت لفظاً أو معنى، لأنه لو انفرد بحديث قبل ذلك، كذلك إذا انفرد بزيادة، وغير ممتنع أن ينفرد بحفظ الزيادة، إذ إن المحتمل أن يكون النبي (ﷺ) ذكر ذلك في مجلسين، وذكر الزيادة في أحدهما ولم يحضرها الناقص، ويحتمل أن راوى الناقص دخل في أثناء المجلس أو عرض له في اثنا عشر ما يزعجه أو ما يدهشه عن الإصغاء أو يوجب له القيام قبل التمام، أو سمع الكل ونسى الزيادة، والراوى للتمام عدل جازم بالرواية فلا يكذبه مع إمكان تصديقه»^(٢).

وذكر إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف في «البرهان» انتصار الشافعى لقبول الزيادة من الراوى الموثوق به، فيرى أن انفرد بعض الناقلين بالاطلاع على مزيد ليس بدعاً، والناقل قاطع بالنقل، فلا يعارض قطعه ذهول غيره، وإذا ظهرت عدالة الراوى ولم يعارض نقله نقل يعارضه فلا يسوغ اتهام مثبت في نقله لعدم نقل غيره، والدليل عليه أنه لو شهد جمع مجلس الرسول عليه السلام فنقل بعضهم حديثاً ولم ينقل غيره من الحاضرين شيئاً منه فهو مقبول ولا يسوغ تقدير الخلاف فيه، فإن معظم الأحاديث التي نقلها الأحاد والأفراد عزوها إلى مشاهد لرسول الله (ﷺ)، ومجالسه بين أصحابه كان كذلك، ولو شرط نقل كل من شهد لرُدَّ معظم الأحاديث.

والذي يعضد ما ذكرناه أن الشهادات تبرّ في وجوه من التعبدات على الروايات، وهي تضاهيها في أصل اعتبار الثقة، ثم لو شهد جمع من العدول رجلاً، وشهدوا على إقراره

(١) المستقصى للغزالي ١ / ١٦٨.

(٢) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة / ٦٣ ونزهة الخاطر العاطر ١ / ٣١٥.

لإنسان ، وانفرد عدلان من الشهود الحضور بمزيد من شهادتهما فهي مقبولة ، ولا يقدح فيها سكوت الباقيين عنها ، فإذا كان ذلك لا يقدح في الشهادات مع أنها قد ترد بالتهم فالراويات بذلك أولى ، وليس ماذكرناه من فن القياس ولكن أوردنا ما أوردناه استشهاداً به في تحقيق الثقة^(١).

وأجبت أن أذكر نص الشافعي - هنا - لأنه اشترط لذلك عدم المعارضة في قوله : « ولم يعارض نقله نقل يعارضه » .

فنبه إلى كونه ليس بشاذ ، كما أن كثيراً من الشافعية أطلقوا القول بقبول زيادة الثقة^(٢) . ويذكر الشيخ أبو شعبة رحمه الله أن النووي جرى في مصنفاته على القبول المطلق ، وأنه ظاهر تصرف مسلم في صحيحه^(٣).

وهذا الحكم هو الذي رجحه - كذلك - ابن حزم في كتابه « الإحكام »^(٤) حيث يقول : « إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره فسواء انفرد بها ، أو شاركه فيها غيره ، مثله أو دونه أو فوقه فالأخذ بتلك الزيادة فرض ، ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض أقبح تناقض فيأخذ بحديث رواه واحد ، ويضيفه إلى ظاهر القرآن - الذي نقله أهل الدنيا كلهم - أو ينحصره ، وهم بلا شك أكثر من رواة الخبر الذي زاد عليهم حكماً لم يروه غيره ، وفي هذا التناقض من القبح ما لا يستجيزه ذو فهم وذو ورع » ثم يقول : « ولا فرق بين أن يروي الراوى العدل حديثاً فلا يرويه أحد غيره ، أو يرويه غيره مرسلاً ، أو يرويه ضعفاء ، وبين أن يروي الراوى العدل لفظة زائدة لم يروها غيره من رواة الحديث ، وكل ذلك سواء ، واجب قبوله الذي قدمناه في وجوب قبول خبر الواحد العدل الحافظ ، وهذه الزيادة ، وهذا الإسناد هما خبرا واحد عدل حافظ ، ففرض قبوله لهما ، ولا نبالي روى مثل ذلك غيره أو لم يروه سواه ، ومن خالفنا فقد دخل في باب ترك قبول خبر الواحد ، ولحق بمن أتى ذلك من المعتزلة ، وتناقض في مذهبه ، وانفراد العدل باللفظة كانفراده بالحديث كله ولا فرق » .

وقد انتصر لرأى الإمام ابن حزم العلامة المحدث أحمد شاكر في تعليقاته على « اختصار علوم الحديث » للحافظ ابن كثير^(٥).

(١) البرهان في أصول الفقه ١ / ٦٦٢ و ٦٦٣ .

(٢) قواعد في علوم الحديث ١٢١ وانظر قول الشافعي : « ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره ، هذا ليس بشاذ إنها الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث . انظر معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري / ١١٩ .

(٣) الوسيط / ٣٧٤ . وفتح المغيث ١ / ٢٠٠ .

(٤) الإحكام لابن حزم ٢ / ٩٠ - ٩٦ .

(٥) اختصار علوم الحديث / ٦٣ ، والوسيط / ٣٧٥ .

هذا ما قيل في الحكم الأول على الزيادة والذي جعلته في إطلاق القبول والذي نسب إلى هؤلاء العلماء على قدرهم العظيم ومكانتهم الكبيرة ورسوخهم في الحديث وعلومه .

- نقد الإطلاق في القبول :

ولكن يبدو أن الإطلاق في الأمور - عادة - يكون مصحوباً بحماسة شديدة تجعل الحكم غير موافق للموضوعية في الحكم على الأشياء محل النظر ومثال ذلك فيما نحن بصده أن علماء الحديث قد أجمعوا على تعريف الصحيح والحسن ومن شروطهم في هذا التعريف ألا يخالف الثقة رواية الثقات وإلا كان هذا شذوذاً يخرج الحديث من دائرة «الصحيح» و«الحسن» فكيف يطلق الحكم عند جمهورهم بالقبول المطلق دون تفصيل؟

ولقد وجدت أن هذه الدهشة لهذا الموقف أخذت الإمام الحافظ ابن حجر فقال : «واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل ، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح والحسن أن لا يكون شاذاً ، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه .

والمنقول عن أئمة المحدثين المتقدمين كابن مهدي ، ويحيى القطان ، وأحمد وابن معين وابن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم : اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة المنافية ، بحيث يلزم من قبولها ردّ الرواية الأخرى» .^(١)

وتنبه ابن الصلاح لذلك - كما سنرى - وقسم الزيادة أقساماً حسب الموافقة والمخالفة . وابن حبان يربط هذه الزيادة بفقهاء الراوى - كما سنرى . وأما الحكم الثاني : فردها مطلقاً .

- سبب الحكم :

وتعليقهم لهذا أن ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ، ويكون معارضاً لها ، وليست كالحديث المستقل ، وكأنهم يردون بذلك على القائلين بالقبول المطلق .

- نقد الحكم :

ولا يخفى - ما ذكرناه سابقاً - من حماسة من يرى الإطلاق في الأمور حيث يتبع هذا

(١) تدريس الراوى / ٢٤٦ .

الإطلاق عدم الموضوعية في الحكم ، ولذلك فإن من ذكروا من جملة القائلين بالرد المطلق يضمّنون حكمهم ما يفيد أنهم يشترطون ولا يطلقون .

فمثلاً نُقل هذا الحكم عن معظم أصحاب أبي حنيفة ، والمختار عند ابن الساعاتي وغيره من الحنفية أنه اذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف ، كما لو نُقل أنه (ﷺ) «دخل البيت» فزاد : «وصلّى» ، فإن اختلف المجلس قبلت باتفاق ، وإن إتحد وكان غيره قد انتهى في العدد إلى حد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما زاد لم تُقبل ...^(١)

وهكذا نرى أن تتبع القائلين بالرد المطلق ، أو من ينسب إليهم هذا - يؤدي بنا إلى التفصيل وليس إلى الإطلاق .

- القائلون بهذا الحكم :

وهذا الحكم الذي يرى أن الزيادة لا تقبل مطلقاً لا ممن رواه ناقصاً ولا من غيره حكاه الخطيب وابن الصباغ عن قوم من المحدثين ، وحكى عن أبي بكر الأبهري .^(٢) وأما الحكم الثالث : فالقبول بشروط :

- الفقه فيما يرويه وقول ابن حبان في ذلك :

ومن هذه الشروط التي تجعل زيادة الثقة مقبولة لدى أصحاب هذا الاتجاه - الفقه فيما يرويه ، قال ابن حبان في مقدمة صحيحه :^(٣) «وأما زيادة الألفاظ في الروايات فإننا لا نقبل شيئاً منها إلا عمن كان الغالب عليه الفقه حتى يعلم انه كان يروى الشيء ويعلمه حتى لا يشك فيه أنه أزاله عن سنته أو غيره عن معناه أم لا ، لأن أصحاب الحديث الغالب عليهم حفظ الأسماء والأسانيد دون المتن ، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتن وإحكامها ، وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين ، فإذا رفع محدث خبراً . وكان الغالب عليه الفقه لم أقبل رفعه إلا من كتابه ، لأنه لا يعلم المسند من المرسل ، ولا الموقوف من المنقطع ، وإنما همته إحكام المتن فقط ، وكذلك لا أقبل من صاحب حديث متقن أتى بزيادة لفظ في الخبر - لأن الغالب عليه إحكام الإسناد وحفظ

(١) قواعد في علوم الحديث / ١٢٣ .

(٢) الوسيط / ٣٧٥ ، ويقول الشيخ أبوشهبة رحمه الله : «وقالوا في تعليل ذلك : لأن ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ، ويكون معارضاً لها ، وليست كالحديث المستقل ، إذ غير ممتنع في العادة سماع واحد فقط للحديث من الراوى ، وانفراده به ، وممتنع فيها سماع الجماعة ، أي في العادة لحديث واحد ، وذهاب زيادة فيه عليهم ، ونسيانها إلا الواحد» انظر هامش ٢ من المرجع نفسه .

(٣) صحيح ابن حبان ١/ ١٢٠ ، وانظر شرح نخبة الفكر / ٥٠ ، وقواعد في علوم الحديث / ١٢١ .

الأسامي والإغضاء عن المتون وما فيها من الألفاظ - إلا من كتابه . هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ .

- نقد الحكم :

وإن كان لابن حبان أن يقدر قيمة الفقه والاعتداد به شرطاً في قبول الزيادة فلا يسلم له هذا التقسيم الذي يجرد فيه أصحاب الحديث من الكفاءة الفقهية، ويجرد الفقهاء من الكفاءة الحديثية، وإن تحقق هذا المعنى لدى بعض المحدثين والفقهاء فلا يصلح أن يكون عاماً في الطائفتين، وقد عرفنا من المحدثين من يجمع بين الرواية والفقه، ومن الفقهاء من يعنى بالرواية.

ويعلق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة على قول ابن حبان السابق بقوله : «وهذا الذي ذكره ابن حبان إن كان فيه بعض الوجاهة من جانب ما ذكره من اهتمام الفقيه واهتمام المحدث، فهو مردود ومخالف لما عليه الجمهور من سائر الجوانب، وهو من تشدد ابن حبان، وما كان يسميه شيخنا الكوثري تفلسف ابن حبان رحمه الله تعالى، فلا يلتفت إليه.^(١) - ومن هذه الشروط :

- شرط إن زادها غير من رواه ناقصاً

إن زادها غير من رواه ناقصاً - ومعنى ذلك ألا تقبل ممن رواه مرة ناقصاً، لأن روايته لها ناقصاً تورث الشك في هذه الزيادة . أما غيره من الثقات فتقبل .^(٢) ومن هذه الشروط :

- شرط سماع كل واحد من الخبرين في مجلسين :

أن يذكر الثقة أنه سمع كل واحد من الخبرين في مجلسين، فعندئذ تقبل الزيادة، وكانا خبرين يعمل بهما، ذكر ذلك ابن الصباغ.^(٣) - ومنها :

- شرط أنه أنسى هذه الرواية :

أن يذكر الثقة أنه أنسى هذه الزيادة ، إن عزی السماع إلى مجلس واحد .

(١) قواعد في علوم الحديث / ١٢١ .

(٢) الوسيط / ٣٧٥ .

(٣) المرجع السابق / ٣٧٥ .

- ومنها :

أن تفيد الزيادة حكماً.

- ومنها :

شرط أن يكون راويها حافظاً

ما ذكره الصيرفي والخطيب حيث قالوا : « يشترط في قبولها كون من رواها حافظاً » .^(١)

- أحد الأقسام التي ذكرها ابن الصلاح :

وأما الحكم الرابع : فالقبول للموافقة .

وهذا أحد الأقسام التي ذكرها الإمام ابن الصلاح لزيادات الثقة ويرى قبول هذا القسم لأنه لا مخالفة فيه لما رواه غيره كتفرد ثقة بجملة حديث لا تعرض فيه لما رواه الآخرون بمخالفة أصلاً وقد حكى الخطيب اتفاق العلماء على ذلك .^(٢) وقد ذكرنا ماقاله الشافعي من عدم المخالفة لقبوله . ولكي يتضح أمر هذه الزيادات وحجمها ، ودقة ملاحظة العلماء لها ، ورصدهم للموافق والمخالف وما يكون فيه نوع مخالفة ، أي في مرتبة بين المرتبتين - أقدم مجموعة من الأمثلة على ذلك :

- أمثلة للزيادات :

روي الحاكم عن أبي عبد الله بن الحسن الطوسي بنيسابور ، وأبو محمد عبد الله بن محمد الخزازي بمكة قالوا : حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة قال : ثنا يحيى بن محمد الجارى قال : ثنا زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن جده عن ابن عمر قال : قال رسول الله (ﷺ) : « من شرب في إناء ذهب أو فضة ، أو في إناء فيه شيء من ذلك فإنما يجر جر في بطنه نار جهنم » .

قال الحاكم : هذا حديث روى عن أم سلمة ، وهو مخرج في الصحيح ، وكذلك روي من غير وجه عن ابن عمر واللفظة « أو إناء فيه شيء من ذلك » لم نكتبها إلا بهذا الإسناد .^(٣)

- وروى الحاكم عن أبي العباس محمد بن يعقوب قال : ثنا محمد بن الجهم السمرى

(١) تدريب الراوي / ٢٤٦ .

(٢) انظر تدريب الراوي / ٢٤٦ و ٢٤٧ .

(٣) معرفة علوم الحديث / ١٣١ .

قال: حدثنا نصر بن حماد قال: أخبرنا أبو معشر عن نافع عن ابن عمر قال: أمرنا رسول الله (ﷺ) أن نخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير، حرّ أو عبد صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من قمح، وكان يأمرنا أن نخرجها قبل الصلاة، وكان رسول الله (ﷺ) يقسمها قبل أن ننصرف من المصلّى ويقول: «اغنوهم عن طواف هذا اليوم».

قال الحاكم: هذا حديث رواه جماعة من أئمة الحديث عن نافع فلم يذكروا «صاع القمح» فيه إلا حديث عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي يتفرد به عن عبيد الله بن عمر عن نافع. (١)

وذهب جماعة من أصحاب النبي (ﷺ) وغيرهم إلى أنه يجوز من البر نصف صاع، ولا يجوز من غيره أقل من صاع.

وهو قول الثوري وابن المبارك وأصحاب الرأي، وذلك لما رواه داود بن قيس الفراء عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبي سعيد الخدري أنه قال: كنا نخرج زكاة الفطر يوم الفطر، صاعاً من طعام، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من شعير، فلم نزل نخرجه حتى قدم علينا معاوية من الشام حاجاً أو معتمراً، وهو يومئذ خليفة، فخطب الناس على منبر رسول الله (ﷺ)، وذكر الزكاة فقال: إني أرى مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً من تمر، فكان أول ما ذكر الناس من المدين حينئذ.

قال البغوي: هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسلمة بن قعنب عن داود بن قيس.

وروى ابن عجلان عن عياض قال: ثم أنكر ذلك أبو سعيد وقال: لا أخرج فيها إلا الذي كنت أخرج في عهد رسول الله (ﷺ). أخرجه مسلم. (٢)

- وروى الحاكم عن أبي بكر بن اسحاق الإمام قال: أخبرنا أبو مسلم قال: حدثنا عبد الله بن رجاء قال: ثنا همام عن محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه أنه سأل النبي (ﷺ)، أو سأله رجل فقال:

بينما أنا في الصلاة ذهبت أحك فخذي فأصابني يدي ذكرى، فقال: رسول الله (ﷺ):

(١) المرجع السابق / ١٣١ و ١٣٢.

(٢) وانظر مواهب الجليل / ١ / ٤٣٧ و ٤٣٨.

«هل هو إلا بضعة منك».

قال الحاكم: هذا حديث رواه جماعة من التابعين وغيرهم. عن محمد بن جابر فلم يذكر الزيادة في «حك الفخذ» غير عبدالله بن رجاء عن همام بن يحيى وهما ثقتان. (١)

- وروى الحاكم عن أبي الحسن أحمد بن الخضر الشافعي قال: حدثنا جعفر بن أحمد بن نصر الحافظ، قال: ثنا أحمد بن نصر المقرئ قال: ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني، قال: ثنا عبدالله بن زياد بن سمعان عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (ﷺ): كل صلاة لا يقرأ فيها بفتحة الكتاب فهي خداج غير تمام، قال: فقال له رجل: يا أبا هريرة! إنى أكون أحياناً وراء الإمام، قال: اقرأ بها في نفسك يا فارسي، فإنى سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: قال الله تبارك وتعالى: قسمت هذه السورة بيني وبين عبدى فنصفها لي ونصفها لعبدى، ولعبدى مأسأل، فإذا قال العبد: «بسم الله الرحمن الرحيم» قال الله: ذكرنى عبدى، وإذا قال: «الحمد لله رب العالمين» قال الله تبارك وتعالى: حمدنى عبدى، وذكر باقى الحديث.

قال الحاكم: هذا حديث مُخَرَّج في الصحيح من حديث العلاء بن عبد الرحمن، ولا أعلم أحداً ذكر فيه قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» غير آدم بن أبي إياس عن ابن سمعان. (٢)

- وروى الحاكم عن أبي حامد أحمد بن محمد الخطيب بمرو قال ثنا إبراهيم بن العلاء، قال: حدثنا نصر بن حاجب قال: ثنا مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (ﷺ): إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، قيل: يا رسول الله، ولا ركعتى الفجر؟ قال ولا ركعتى الفجر.

قال الحاكم: هذا حديث مُخَرَّج في الصحيح من حديث عمرو بن دينار بإسناده إلا الزيادة فيه فإنه يتفرد بها نصر بن حاجب عن مسلم بن خالد. (٣)

- وروى الحاكم عن أبي بكر بن إسحاق الإمام يقول: حدثنى أبو على الحافظ،

(١) المرجع السابق / ١٣٢.

(٢) معرفة علوم الحديث / ١٣٢ و ١٣٣.

(٣) معرفة علوم الحديث / ١٣٣ و ١٣٤ في صحيح البخاري ترجم للباب بهذا الحديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» ثم أورد حديث عبدالله بن مالك بن بئينة، صحيح البخاري ٨٨ / ١ من كتاب الأذان، وأما الإمام مسلم فقد خرج الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي (ﷺ) قال: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة» انظر السراج الوهاج ٢ / ٢٨٣ فالزيادة هي: «قيل يا رسول الله، ولا ركعتى الفجر؟ قال: ولا ركعتى الفجر» والمعنى في رواية عبدالله بن مالك بن بئينة بالصحيحين يشهد لهذه الزيادة.

فسألت أبا علي فحدثني قال : ثنا إسحاق بن أحمد بن إسحاق الرقي قال : حدثنا أبو يوسف محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي قال : حدثنا عيسى بن يونس قال : ثنا ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله (ﷺ) أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها وشاهدي عدل فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فلها المهر ، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له .

قال الحاكم : هذا حديث محفوظ من حديث ابن جريج عن سليمان بن موسى الأشدق ، فأما ذكر «الشاهدين» فيه فإننا لم نكتبه إلا عن أبي علي بهذا الإسناد .^(١)
قال ابن مفلح الحنبلي : روت عائشة مرفوعاً : «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» رواه ابن حبان في صحيحه .

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي (ﷺ) قال : «لا بد في النكاح من أربعة : الولي ، والزوج ، والشاهدان» رواه الدارقطني .

والمعنى فيه الاحتياط للإبضاع ، وصيانة الأنكحة من الجحود ، فلا ينعقد إلا بشاهدين دون غيره من العقود ، لما فيه من تعلق غير المتعاقدين ، وهو الولد ، لئلا يحجد أبوه .^(٢)
- وروى الحاكم عن أبي بكر محمد بن أحمد الداربردي بمرو قال : ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي قال : حدثنا القعنبي عن مالك عن حميد عن أنس قال : نبى رسول الله (ﷺ) عن بيع الثمر حتى يُزهي ، قيل : وما زهوه؟ قال : يحمرُّ أو يصفرُّ . أرايت إن منع الله الثمرة؟ فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟

قال الحاكم : هذه الزيادة في هذا الحديث «أرايت إن منع الله الثمرة» عجيبة ، فإن مالك بن أنس ينفرد بها ولم يذكرها غيره ، علمى في هذا الخبر ، وقد قال بعض أئمتنا : إنها من قول أنس ، فسمعت الشيخ أبا بكر بن إسحاق يقول : رأيت مالك بن أنس في المنام - شيخ أسمر طوال ، فقلت : أحدثكم حميد الطويل عن أنس أن رسول الله (ﷺ) قال : أرايت إن منع الله الثمرة؟ فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟ قال : نعم .^(٣)

- وروى مسلم^(٤) من طريق علي بن مُسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح

(١) المرجع السابق / ١٣٤ .

(٢) وانظر أقوال من يرى انعقاد النكاح بغير شهود ، في مواهب الجليل ١٨ / ٣ .

(٣) معرفة علوم الحديث / ١٣٤ و ١٣٥ وذكر الرؤيا - هنا - للاستئناس ، وإلا فهي ليست من سبل توثيق الروايات .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٢ / ٣ وانظر السراج الوهاج ١ / ٤٥٨ .

عن أبي هريرة رضي الله عنه زيادة كلمة «فَلْيُرْفَهُ» في حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإنما روايتهم: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرار».

فهذه الزيادة تعد كخبر تفرد به على بن مُسهر وهو ثقة، فتقبل هذه الزيادة. وأما الحكم الخامس: فالرد للمخالفة.

فترد الزيادة التي يتفرد بها الثقة إذا كانت مخالفة لما رواه جماعة من الثقات، وهذا هو الشاذ على أصح تعريفاته.

فالمخالفة «لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك» كما في تعبير ابن الصلاح وتقسيمه، ترد الزيادة وتجعلها شاذة، ويقال لمقابلها «المحفوظ»، وأما تعبير ابن حجر فالمخالفة «لأن هو أرجح منه لمزيد ضبط بالحفظ لذلك»^(١).

ومثال ذلك:

ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبدالواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه»، قال البيهقي: خالف عبدالواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما روه من فعل النبي (ﷺ) لا من قوله.

وانفرد عبدالواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.^(٢)

وحكى أهل الظاهر وجوب هذه الضجعة تأسيساً على ورود هذا الأمر بها في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بل إن بعض هؤلاء قال: إنها شرط في صحة صلاة الصبح، وقد أبعد النجعة من يقول بذلك.

وأما حديث حكاية الفعل فقد روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقالت: كان النبي (ﷺ) إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن». رواه مسلم.^(٣)

(١) تدريب الراوي / ٢٣٥، وشرح النخبة / ٥٠، وقواعد في الحديث / ١٢٢ و ١٢٣.

(٢) تدريب الراوي / ٢٣٥، والوسيط / ٣٠٣.

(٣) صحيح مسلم شرح النووي / ٦ / ٢٣.

يقول صاحب مواهب الجليل . وعلى الرغم من حكاية كراهة هذه الضجعة عند أصحابنا ... فإن التحقيق - إن شاء الله - أن لا محل للكرهية بتاتا، وأن القول بوجوبها بعيد، وأنه يتخرج القول فيها على الخلاف في فعله (ﷺ) الجبليّ المقترن بالعبادة، كحجه (ﷺ) راكباً، وقال: «لتأخذوا عني مناسككم» فمن يقول: «الركوب في الحجة سنة» تمسك بمقارنة قول هذا لفعله، ومن يقول: ليس سنة، قال: إنما ركب لأن الجبلية البشرية تقضي بذلك ...

وهكذا يكون الشأن في الضجعة بعد صلاة الفجر وقبل صلاة الصبح فمن يقول بمشروعية فعلها على وجه الاستئذان، يقول: لفعل رسول الله (ﷺ) لها، ومن يقول بعدم استحبابها يقول: إنما فعلها لأن الجبلية البشرية تقضي بذلك، لاستراحته (ﷺ) من قيام الليل. (١)

ومثاله - أيضاً - ما أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما من حديث موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر «يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب» فإن الحديث من جميع طرقه بدون زيادة «يوم عرفة». (٢)

وأخرج البغوي هذا الحديث بهذه الزيادة - بسنده عن عقبة بن عامر . وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. (٣)

وأما الحكم السادس: فيتعلق بنوع مخالفة لزيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر رواته، وهذه مرتبة بين المرتبتين السابقتين، أي بين الموافقة والمخالفة.

مثال ذلك حديث حذيفة «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» انفرد أبو مالك سعد ابن طارق الأشجعي فقال: «وجعلت تربتها لنا طهوراً» وسائر الرواة لم يذكروا ذلك «فهذا يشبه المخالفة المردودة من حيث إن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد المردود بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم.

ويشبه «الموافقة» المقبولة من حيث إنه لا منافاة بينهما. بل ويمكن الجمع بينهما. (٤)

(١) انظر مواهب الجليل ١ / ٢٤٩ و ٢٥٠.

(٢) شرح النخبة / ٥٢.

(٣) وانظر مواهب الجليل ٢ / ٦٢.

(٤) تدريب الراوي / ٢٤٧.

* موقف العلماء من هذا النوع :

ولذلك اختلف الأئمة الفقهاء في هذا، فذهب الإمام أبو حنيفة ومالك ومن وافقهما إلى

مادل عليه الحديث بدون الزيادة فأجاز التيمم بجميع أجزاء الأرض من حجر، ومدر، وتراب وغيرها، وذلك إبقاء للعام على عمومته لأنه يشتمل على الخاص وزيادة^(١).

وذهب الإمامان الشافعي وأحمد إلى حمل المطلق على المقيّد وقالوا: لا يجوز التيمم إلا بالتراب خاصة، فإن قيل: لم خصصتم التربة بالتراب مع أن تربة الأرض كل شيء فيها؟ قالوا: لقد رويت رواية تبين أن المراد بالتربة التراب وهي بلفظ «وترابها طهوراً» أخرجها ابن خزيمة وغيره^(٢).

وعلى ذلك فمذهب الشافعي وأحمد قبول هذا النوع، وقال عنه النووي: والصحيح قبول هذا الأخير^(٣).

وأما الإمام أبو حنيفة والإمام مالك فلم يأخذوا بها.

ومثال ذلك - أيضاً - ما رواه الحاكم عن أبي العباس محمد بن أحمد المجبوبي بمرو قال: حدثنا محمد بن عيسى الطرسوسي قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: ثنا حماد بن زيد عن سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال: أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، إلا الإقامة «قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة» فإنه قالها مرتين. قال الحاكم: هذا حديث رواه الناس عن أيوب فلم يذكر الزيادة من تشية «قد قامت الصلاة» غير سماك بن عطية البصري، وهو ثقة^(٤).

ويقول صاحب مواهب الجليل من أدلة خليل: «وقد أخرجه الدارمي قال: أخبرنا أبو الوليد الطيالسي وعفان قالوا: ثنا شعبة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس قال: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة». غير أن أكثر أهل العلم عنى أفراد الألفاظ التي هي شفع في الأذان دون لفظ الإقامة نفسها، وذلك عملاً برواية الحديث الثانية

(١) انظر مواهب الجليل من أدلة خليل ١ / ١٠٤.

(٢) الوسيط / ٣٧٧.

(٣) تدريب الراوي / ٢٤٧.

(٤) معرفة علوم الحديث / ١٣٤، وشرح نخبة الفكر / ٤٦ وصححه ابن حبان - انظر تدريب الراوي / ٢٤٨.

وهي عن أنس نفسه عند البخاري ومسلم ولفظه عند البغوي : عن أنس بن مالك قال : أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا قوله : «قد قامت الصلاة» ، قد قامت الصلاة» متفق عليه ، وتكرار لفظ «قد قامت الصلاة» قال به أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ، مع أفراد باقى ألفاظ الإقامة ، وبذلك يقول ابن عمر وبلال وسعد القرظ - وكان قد أذن لرسول الله (ﷺ) في حياته - وهو قول الحسن ومكحول والزهرى ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم ، ولذلك فلا أرى مبرراً للعدول عنه .^(١)

- ومن أمثلة ذلك - أيضاً -

ما رواه الحاكم عن أبي عمرو عثمان بن أحمد بن السماك قال : حدثنا الحسن بن مكرم قال : ثنا عثمان بن عمر قال : ثنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود قال : سألت رسول الله (ﷺ) : أيُّ العمل أفضل؟ قال : الصلاة في أول وقتها ، قلت : ثم أي؟ قال : الجهاد في سبيل الله ، قلت : ثم أي؟ قال : بر الوالدين .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح محفوظ رواه جماعة من أئمة المسلمين عن مالك بن مغول وكذلك عن عثمان بن عمر ، فلم يذكر «أول الوقت» فيه غير «بندار بن بشار» و«الحسن بن مكرم» وهما ثقتان فقيهان» .^(٢)

وأما الحكم السابع : فالترجيح عند التعارض .

يقول ابن حجر في شرح النخبة : «... وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى ، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح» .^(٣)

- وجوه الترجيح إجمالاً :

ووجوه الترجيح متعددة ، وقد ذكر الحازمي في كتابه «الاعتبار» خمسين وجهاً ، وأوصلها العراقي إلى أكثر من مائة ، وقد ردها السيوطي ملخصة إلى سبعة أقسام :
الأول : الترجيح بحال الراوي : من كثرة الرواة ، أو فقه الراوي ، أو نحو ذلك .

(١) انظر مواهب الجليل من أدلة خليل ١ / ١٤٠ .

(٢) معرفة علوم الحديث / ١٣٠ و ١٣١ وصححه ابن حبان - تدريب الراوي / ٢٤٨ .

(٣) شرح نخبة الفكر / ٤٦ و ٤٧ ، والاعتبار في النسخ والنسخ للحازمي / ٣٠ - ٤٩ .

الثاني : الترجيح بالتحمل : كترجيح التحمل تحديثاً على العرض ، والعرض على المكاتبه أو المناولة أو الوجداء .

الثالث : الترجيح بكيفية الرواية : كترجيح المحكى بلفظه على المحكي بمعناه .

الرابع : الترجيح بوقت الورود : كترجيح المدني على المكي .

الخامس : الترجيح بلفظ الخبر : كترجيح الخاص على العام ، والحقيقة على المجاز .

السادس : الترجيح بالحكم : كترجيح الدال على التحريم على الدال على الإباحة .

السابع : الترجيح بأمر خاص : كترجيح ما وافقه ظاهر القرآن أو حديث آخر .^(١)

وسنذكر - إن شاء الله تعالى - نماذج تطبيقية على وجوه الترجيح بعد تناول الزيادة في الإسناد .

* الزيادة في الإسناد :

وكما رأينا الزيادة في المتن ، وتعرفنا على أحكامها ، فإن الزيادة قد تكون في الإسناد ، ونحن في حاجة إلى معرفة ما يتعلق بها من أحكام .

- المراد منها :

والزيادة في الإسناد نجدها عند الحافظ «أبي عمرو بن الصلاح» في نوع «الاختلاف بالوصل والإرسال ، والرفع والوقف» وقال : إنه كالاختلاف في «زيادات الثقات» .

- حكمها :

وقد ذهب الجمهور وأكثر أهل الحديث إلى ترجيح رواية الإرسال على الوصل ، وترجيح رواية الوقف على الرفع .

وذلك من قبيل ترجيح الجرح على التعديل ، لأن الإرسال جرح للوصل ، والوقف جرح للرفع .

ولكن لم لا يكون هذان من النسيان أو القصور في الحفظ ؟!

ولذلك فإن المحققين من أئمة هذا الفن ذهبوا إلى ترجيح الوصل على الإرسال والرفع على الوقف إذا كان راويهما حافظاً متقناً ضابطاً ، لأن معهما زيادة علم على

(١) انظر المرجع السابق / ٦٢ و ٦٣ .

غيرهما، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولم تكن هناك قرينة تدل على ترجيح إرساله أو وقفه. (١)

ومعنى ذلك أننا أمام اتجاهين في قبول هذه الزيادة هما:

الاتجاه الأول: قبول الزيادة، بالحكم لمن وصله أو رفعه، يقول الخطيب: «هذا القول هو الصحيح عندنا». (٢)

الاتجاه الثاني: قبول الزيادة، بالحكم لمن أرسله أو وقفه.

الاتجاه الثالث: في هذه الزيادة الحكم للأكثر عدداً، ومثال ذلك:

ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه عن طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس، أن رجلاً توفي على عهد رسول الله (ﷺ) ولم يدع وارثاً إلا مولى هو اعتقه، فقال (ﷺ): هل له أحد؟

قالوا: لا، إلا غلام أعتقه فجعل (ﷺ) ميراثه له.

وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس.

قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة.

قال شيخ الإسلام ابن حجر: فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه، قال: وعرف من هذا التقرير: أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، قال: وهذا هو المعتمد في حد الشاذ بحسب الاصطلاح. (٣)

والاتجاه الرابع في هذه الزيادة: الحكم للأحفظ.

ومن أمثلة الزيادة في الإسناد: حديث «لا نكاح إلى بولي» فقد رواه يونس بن أبي اسحاق السبيعي، وابنه اسرائيل وقيس بن الربيع عن أبي اسحاق مسنداً متصلاً.

ورواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج عن أبي اسحق مرسلًا. (٤)

(١) انظر فتح المغيث ١ / ٢٠٣، والوسيط / ٣٨٠.

(٢) الكفاية / ٤١١.

(٣) تدريب الراوي / ٢٣٥ وشرح النخبة / ٥١، والوسيط / ٣٠٢.

(٤) انظر الكفاية للخطيب / ٤٠٩.

- الخطيب وتمييز المزيد في متصل الأسانيد :

ولقد صنف الخطيب البغدادي في زيادة رجل في الإسناد لا يذكر عند غير الراوي تحت عنوان «تمييز المزيد في متصل الأسانيد» مثال ذلك ما روي عبدالله بن المبارك قال : حدثنا سفيان ، عن عبدالرحمن بن يزيد ، حدثني بسر عن عبيدالله قال : سمعت أبا إدريس الخولاني قال : سمعت واثلة بن الأسقع يقول : سمعت أبا مرثد الغنوي يقول : سمعت رسول الله (ﷺ) « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » .

فذكر سفيان وأبي إدريس في هذا الإسناد زيادة وهم ، فالوهم في ذكر سفيان ممن دون ابن المبارك ، لأن ثقات روه عن ابن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد نفسه منهم ابن مهدي ، وحسن بن الربيع ، وهناد بن السري وغيرهم ، ومنهم من صرح فيه بالإخبار بينهما فانتفت شبهة الانقطاع .

والوهم في ذكر أبي إدريس من ابن المبارك لأن ثقات روه عن ابن يزيد عن بسر عن واثلة ، فلم يذكروا أبا إدريس منهم علي بن حجر ، والوليد بن مسلم ، وعيسى بن يونس وغيرهم ، ومنهم من صرح بسماع بسر عن واثلة .

وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالوهم في ذلك كالبخاري ، وغيره .
وقال أبو حاتم : وكثيراً ما يحدث «بسر» عن أبي إدريس عن واثلة نفسه .
ومما ينبغي أن يعلم أن الحديث على الوجهين عند مسلم والترمذي .^(١)

- نماذج تطبيقية على وجوه الترجيح :

وبعد تناولنا لأحكام الزيادة في المتون والأسانيد نذكر مجموعة من وجوه الترجيح .
فمن هذه الوجوه : أن يكون أحد الراويين أتقن وأحفظ نحو ما إذا اتفق مالك بن أنس وشعيب بن أبي حمزة^(٢) في الزهري ، فإن شعيباً وإن كان حافظاً ثقة غير أنه لا يوازي مالكا في اتقانه وحفظه ، ومن اعتبر حديثهما وجد بينهما بوناً بعيداً .

ومنها : أن يكون أحد الراويين متفقاً على عدالته ، والآخر مختلفاً فيه ، فالمصير إلى المتفق عليه أولى ، مثاله حديث بَسْرَة بنت صفوان^(٣) في مس الذكر مع ما يعارضه من

(١) الوسيط / ٣٨٠ و ٣٨١ .

(٢) شعيب بن أبي حمزة الأموي ، مولا هم ، واسم ابيه دينار ، وهو ثقة عابد قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري - تقريب التهذيب / ١ / ٣٥٢ والاعتبار / ٣١ .

(٣) بَسْرَة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبدالعزيز الأسدي ، صحابية لها سابقة وهجرة عاشت إلى ولاية معاوية - تقريب التهذيب / ٢ / ٥٩١ ، وهي جدة عبدالملك بن مروان ؟ أم أمه . الاعتبار / ٨٤ .

حديث «طلق»، فحديث «بصرة» رواه مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير، وليس فيهم إلا من هو عدل صدوق متفق على عدالته، وأما رواية حديث «طلق»^(١) فقد اختلف في عدالتهم فالمصير إلى حديث «بصرة» أولى.

ومن هذه الوجوه : أن يكون سماع أحد الراويين تحديثاً، وسماع الثاني عرضاً فالأول أولى بالترجيح إذ لا طريق لأبلغ من النطق في الثبوت، ولهذا قدم بعضهم عبيدالله بن عمر في الزهري على ابن أبي ذئب، لأن سماع عبيدالله تحديث، وسماع ابن أبي ذئب عرض، وهذا مذهب أكثر المحدثين، وأما مالك، وأكثر أهل الحجاز فقد ذهبوا إلى عدم الفرق بين العرض والسماع.^(٢)

ومنها : أن يكون أحد الحديثين سماعاً أو عرضاً، والثاني يكون كتابة أو وجادة أو مناولة، فيكون الأول أولى بالترجيح لما تخلل هذه الأقسام من شبهة الانقطاع لعدم المشافهة، ولهذا رجّح حديث ابن عباس في الدباغ «أياها دبغ فقد طهر» على حديث عبدالله بن عكيم : «لا تتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب»، لأن هذا كتاب وذاك سماع.

ومنها : أن يكون أحد الراويين مباشراً لما رواه والثاني حاكياً فالمباشر أعرف بالحال، ومثاله حديث ميمونة أن النبي (ﷺ) «نكحها وهو حلال»، وبعضهم رواه «نكحها وهو حرام» فمن رواه «نكحها وهو حلال» أبو رافع، ومن رواه «نكحها وهو حرام» ابن عباس، وحديث أبي رافع أولى بالتقديم، لأن أبا رافع كان سفيراً بينهما وكان مباشراً للحال، وابن عباس كان حاكياً ولهذا أحالت السيدة عائشة رضي الله عنها على علي رضي الله عنه لما سألوها عن المسح على الخفين، وقالت : سلوا علياً فإنه كان يسافر مع رسول الله (ﷺ).^(٣)

ومنها : أن يكون أحد الراويين صاحب القصة فيرجح حديثه لأن صاحب القصة أعرف بحاله من غيره وأكثر اهتماماً، ولذلك رجع نفر من الصحابة ممن كان يرى الماء من الماء إلى حديث السيدة عائشة رضي الله عنها في التقاء الختانين.

- ومنها : أن يكون أحد الراويين أحسن سياقاً لحديثه من الآخر وأبلغ استقصاء فيه لأنه

(١) طلق صحابي جليل صاحب النبي (ﷺ) منذ بناء مسجد النبي (ﷺ) بعد هجرته يقول (طلق بن علي) : «قدمت على النبي (ﷺ) وهم بينون المسجد فقال : يا بني أنت أرفق بتخليط الطين، ولد غتنى عقرب فرقاني رسول الله (ﷺ)» الاعتبار / ٩٣.

(٢) الاعتبار / ٣٣.

(٣) الحديث رواه أحمد في مسنده ٩٦/١، ورواه - أيضاً - البخاري بالمعنى عن طريق المغيرة بن شعبة عن رسول الله (ﷺ) كتاب الوضوء باب المسح على الخفين ٦٢/١ ومسلم بنفس رواية البخاري كتاب الطهارة باب المسح على الخفين ١/١٥٧ وانظر الاعتبار / ٣٤.

قد يحتمل أن يكون الراوى الآخر سمع بعض القصة فاعتقد أن ما سمعه مستقل بالإفادة، ويكون الحديث مرتبطاً بحديث آخر لا يكون هذا قد تنبه له .

ولهذا من ذهب إلى الأفراد في الحج قدم حديث جابر لأنه وصف خروج النبي (ﷺ) من المدينة مرحلة مرحلة ودخوله مكة وحكى مناسكه على ترتيبه وانصرافه إلى المدينة، وغيره لم يضبطه ما ضبطه .

ومنها : أن يكون أحد الراويين أقرب مكاناً من رسول الله (ﷺ) فحديثه أولى بالتقديم لأنه يكون أمكن من استيفاء كلامه وأسمع له ، ولذلك من يرى الأفراد بالحج أفضل من القران يذهب إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي (ﷺ) أفرد الحج ، ويرجح على حديث أنس أنه قرن لما ذكر ابن عمر في حديثه قال : كنت تحت جران ناقة رسول الله (ﷺ) ولعابها بين كتفي .

ومنها : أن يكون أحد الحديثين اختلفت الرواية فيه ، والثاني لم يختلف فيقدم الحديث الذي لم يختلف الرواية فيه ، نحو ما رواه أنس بن مالك في باب الزكاة في صدقة الإبل إذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقه ، وهو حديث صحيح مخرج في الصحاح من حديث ثمامة بن عبدالله بن أنس ورواه عن ثمامة ابنه عبدالله وحماد بن سلمة ، ورواه عنهما جماعة وكلهم اتفقوا على هذا الحكم من غير اختلاف بينهم ، وروي عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الإبل إذا زادت على عشرين ومائة : قال : ترد الفرائض إلى أولها فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقه ، كذا رواه سفيان بن أبي اسحاق عن عاصم ، ورواه شريك عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال : إذا زادت الإبل على عشرين ومائة . ففي كل خمسين حقه وفي كل أربعين ابنة لبون ، فهذه الرواية موافقة لحديث أنس بن مالك ، والرواية الأولى تخالفه ، وحديث أنس لم يختلف الرواية فيه ، وحديث علي رضي الله عنه اختلفت الرواية فيه - كما رأينا - فالمصير إلى حديث أنس أولى للمعنى الذي ذكرناه ، على أن كثيراً من الحفاظ أحوالوا في حديث علي بالغلط على عاصم ، وإذا تقابلت حجتان ويكون لإحدهما معارض وليس للأخرى ذلك فما سلمت تكون أولى كالبينات إذا تقابلت فما وجد لها معارض سقطت وما سلمت من المعارضة ثبتت . كذلك هذا .^(١)

(١) الاعتبار / ٣٧ و ٣٨ .

ومنها : أن يكون أحد الراويين لم يضطرب لفظه والآخر قد اضطرب لفظه . فيرجح خبر من لم يضطرب لفظه . لأنه يدل على حفظه وضبطه وسوء حفظ صاحبه ، مثاله حديث ابن عمر : كان النبي (ﷺ) يرفع يديه إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، فهذا حديث يروى عن ابن عمر من غير وجه ، ومن رواه الزهري عن سالم ، ولم يختلف فيه عليه ولا اضطرب في متنه فكان أولى بالمصير إليه من حديث البراء بن عازب أن رسول الله (ﷺ) كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود ، لأن هذا الحديث يعرف بيزيد بن أبي زياد وقد اضطرب فيه ، قال سفيان بن عيينة : كان يزيد يروى هذا الحديث ولا يذكر فيه «ثم لا يعود» ثم دخلت الكوفة فرأيت يزيد بن أبي زياد يرويه وقد زاد فيه : «ثم لا يعود» وكان قد لقن فتلقتن .

ومنها : أن يكون رواية أحد الحديثين مع تساويهم في الحفظ والاتقان فقهاء عارفين باجتناء الأحكام من ثمرات الألفاظ فالاسترواح إلى حديث الفقهاء أولى ، وحكى على بن خشرم قال : قال لنا وكيع : أي الإسنادين أحب إليكم :

الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ فقلنا : الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، فقال : ياسبحان الله ! الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ ، وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه ، وحديث يتداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ .

- ومنها : أن يكون أحد الحديثين موافقا لسنة أخرى دون الآخر نحو قوله عليه الصلاة والسلام : «لا نكاح إلا بولي» .^(١)

يقدم على الحديث الآخر : «ليس للولي مع الثيب أمر» ، لأن الأول رواه أبو موسى عن النبي (ﷺ) ويشده حديث السيدة عائشة رضي الله عنها عن النبي (ﷺ) : «أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل» .^(٢)

ومنها : أن يكون أحد الحديثين قد عمل به الخلفاء الراشدون دون الثاني فيكون أكد ؛ ولذلك قدمت رواية من روى في تكبيرات العيدين سبعا وخمسا على رواية من روى أربعاً كأربع الجنائز ، لأن الأول قد عمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فيكون إلى

(١) رواه ابن ماجه ، كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي ٦ / ٦٠٥ .

(٢) رواه أبو داود في كتاب النكاح باب في الولي ١ / ٤٨١ .

الصحة أقرب والأخذ به أصوب. (١)

فحديث كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده أن النبي (ﷺ) كبر في العيدين، في الأولى سبعا قبل القراءة، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة» أخرجه البغوي وقال: وروي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي (ﷺ) هذا: قال أبو عيسى: حديث جدّ «كثير» حسن، وهو أحسن شيء في هذا الباب عن النبي (ﷺ). واسمه عمرو بن عوف المزني.

وفي الموطأ في العيدين، باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين: عن نافع مولى عبدالله بن عمر - قال: شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة، فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة.

قال البغوي: وهذا قول أكثر أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم، أنه يكبر في صلاة العيد في الأولى سبعا سوى تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمسا سوى تكبيرة القيام قبل القراءة.

روى ذلك عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وهو قول أهل المدينة، وبه قال الزهري، وعمر بن عبدالعزيز، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. (٢)

أما أبو ثور فإنه قال: يكبر سبعا مع تكبيرة الإحرام. وروى عن ابن مسعود أنه يكبر في الأولى ثلاثا قبل القراءة سوى تكبيرة الاستفتاح، وفي الثانية ثلاثا بعد القراءة سوى تكبيرة الركوع، وبه أخذ سفيان الثوري وأصحاب الرأي. (٣)

(١) الاعتبار / ٤٢ و ٤٣.

(٢) مواهب الجليل من أدلة خليل ١ / ٣٢١ و ٣٢٢.

(٣) المرجع السابق ١ / ٣٢٢.

* الخاتمة *

- وبعد معايشتنا لمباحث هذا الموضوع، والوقوف على ما قيل فيه من وجهات نظر العلماء، وترجيح ما وجدناه أقوى في الدليل، وأقرب إلى الصواب، وأولى بالاتباع - نوجز أهم نتائج هذا البحث فيما يلي :-
- من دلائل العناية بالسنة المطهرة، وسلوك المنهج العلمي الدقيق في توثيقها، والإحاطة بألفاظها - إقبال العلماء على دراسة زيادة الثقات.
- دراسة زيادة الثقات من مظاهر عناية العلماء بمتن الحديث وسنده.
- دراسة زيادة الثقات تتناول زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يرويه غير الثقة، كما تتناول المزيد في متصل الأسانيد.
- الثقة هو العدل الضابط، والعدالة تتفاوت في درجاتها، وكذلك الضبط، ولذلك فإن درجات الثقات متفاوتة.
- ينبغي التعرف على استعمال العلماء لمصطلحات التعديل حتى لا يستعمل مصطلح في غير موضعه، فلفظة «صدوق» مثلاً - وقع في استعمالها اشتباه حاولنا إزالته.
- تعود أهمية العناية بالزيادة إلى ارتباطها بالأحكام.
- تحتاج معرفة الزيادة وأحكامها إلى سعة الاطلاع والدراسة للأسانيد والمتون.
- بذل العلماء جهوداً عظيمة في هذا الجانب لكنها في حاجة إلى المزيد منها.
- تعرفنا على سبب الزيادة ألقى الضوء على كيفية بيان النبي (ﷺ) لما أمر به، وكيف تلقى الصحابة سنة رسول الله (ﷺ).
- تعددت أحكام الزيادة في المتن بتعدد حالات الزيادة، وبتنوع نظرات العلماء لهذه الحالات.
- وجدنا الحكم بالقبول المطلق للزيادة ويقوم هذا الحكم على اعتبار الزيادة رواية عدل ضابط يلزم قبولها كقبول خبر الواحد العدل الضابط. وذكرنا من قال بهذا الحكم.
- نقدنا للإطلاق في القبول وكذلك في الرد يعود إلى الحماسة الشديدة التي تصحب الإطلاق وتبعد عن الموضوعية في الأحكام. وأنست في نقدي هذا بدهشة الإمام ابن

حجر من القائلين بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل .

- اشترط بعض العلماء شروطاً لقبول الزيادة، ولكن صحبت بعض هذه الشروط بنزعة التمايز بين الفقهاء والمحدثين، كاشتراط الفقه فيمن يروى الزيادة، والتفصيل المشعر بذلك من ابن حبان .

- تقسيم ابن الصلاح يشمل أحكاماً ثلاثة، القبول لعدم المخالفة، والرد للمخالفة (وهو المعروف بالشاذ)، وأما الحكم الثالث فيمن القبول والرد من العلماء لما فيه نوع مخالفة، والذي يمثل مرتبة بين المرتبتين السابقتين .

- كما وجدنا من مواقف العلماء الحكم بالترجيح عند التعارض، وأوجزنا وجوه الترجيح في ذلك، كما قدمنا نماذج تطبيقية على هذه الوجوه .

- المراد من الزيادة في الإسناد الاختلاف بالوصل والإرسال، والرفع والوقف وكذلك بزيادة رجل في الإسناد .

- وجدنا - كذلك - اختلاف الحكم على زيادة الإسناد يقوم على اختلاف النظرة إلى حالات الإسناد، فمن رجع رواية الإرسال على الوصل، والوقف على الرفع عامل الزيادة - هنا - معاملة ترجيح الجرح على التعديل، باعتبار الإرسال جرحاً للوصل، والوقف جرحاً للرفع .

ومن رجع رواية الوصل، والرفع نظر إلى زيادة العلم فيهما على غيرهما إذا كان راويهما حافظاً متقناً ضابطاً .

كما وجدنا من يحكم في هذه الزيادة للأكثر عدداً، ومنهم من يحكم فيها للأحفظ .

- وإذا كان علماءنا قد بذلوا هذه الجهود الطيبة المباركة في التعرف على الزيادات المتعلقة بالمتن والسند، ونهبوا إلى أهميتها في الأحكام - فإني أقترح أن ينهض المشتغلون بالسنة وعلومها بمهمة الجمع للروايات التي تحمل هذه الزيادات، وأن تجرى عليها الأحكام التي فصلت في هذا الموضوع لنحسن الاستفادة منها، وليسهل على القارئ أن يجد بغيته مجموعة في موضع واحد .

وأرجو الله أن يهيئ لي نصيباً في هذا الجهد لنحظى بشرف خدمة سنة نبينا محمد (ﷺ) .

* أهم المراجع *

- ١ - الإحكام في أصول الأحكام للإمام ابن حزم بتحقيق أحمد محمد شاكر . ط . الخانجي بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .
- ٢ - الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي ، تحقيق وتقديم محمد أحمد عبدالعزيز - مكتبة عاطف بجوار إدارة الأزهر بمصر .
- ٣ - الباعث الحثيث (شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير) للشيخ أحمد محمد شاكر ط . ثانية - القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
- ٤ - البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ٤١٩ - ٤٧٨ هـ . حققه وقدمه ووضع فهارسه الأستاذ الدكتور عبدالعظيم الديب ط . أولى ١٣٩٩ هـ .
- ٥ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام السيوطي حققه وراجع أصوله الاستاذ عبدالوهاب عبداللطيف ط . ثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٦ - تقريب التهذيب للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) - تحقيق وتعليق وتقديم الاستاذ عبدالوهاب عبداللطيف - دار المعرفة - بيروت ط . ثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٧ - تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر . حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٥ هـ .
- ٨ - توجيه النظر إلى علوم الأثر للشيخ طاهر الجزائري ط . مصر .
- ٩ - توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار لابن الوزير الصنعاني ط . السعادة ١٣٦٦ هـ .
- ١٠ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي . حيدر آباد الدكن ١٣٧١ هـ .
- ١١ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني دمشق ١٣٨٣ هـ .
- ١٢ - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف الإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ) دار الكتاب الحديث - الكويت .

١٣ - السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج تأليف الشيخ العلامة أبي الطيب صديق بن حسن خان الحسيني القنوجي البخاري - تحقيق الشيخ عبدالله ابن ابراهيم الأنصاري .

١٤ - سنن أبي داود ط . مصطفى محمد ١٣٥٤هـ .

١٥ - سنن ابن ماجه ط . عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢هـ .

١٦ - شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام أحمد بن حجر العسقلاني . راجعه وقدم له . د . الشيخ محمد عوض وعلق عليه محمد غياث الصباغ - مكتبة الغزالي دمشق .

١٧ - الصارم المنكي في الرد على ابن السبكي لابن عبد الهادي - الخيرية ١٣١٩هـ .

١٨ - صحيح البخاري ط . السلطانية ببولاق ١٣١٣هـ .

١٩ - صحيح ابن حبان - تحقيق الشيخ احمد شاکر - السلفية بالمدينة المنورة .

٢٠ - صحيح مسلم . دار الطباعة العامة ١٣٢٩ - ١٣٣٢هـ .

٢١ - علوم الحديث ومصطلحه . د . صبحي الصالح - دار العلم للملايين ط . الحادية عشرة ١٩٧٩م .

٢٢ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي في لکنو ١٣٠٣هـ .

٢٣ - قواعد في علوم الحديث للعلامة المحقق المحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي حققه وراجع نصوصه وعلق عليه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ط . ثالثة لبنان ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٢٤ - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي . حيدر آباد الدکن بالهند ١٣٤٧هـ .

٢٥ - المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد الغزالي ط . أولى المطبعة الأميرية مصر ١٣٢٢هـ .

٢٦ - المسند للإمام أحمد بن حنبل ط . الميمنية ١٣١٣هـ .

٢٧ - معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ النيسابوري - دار إحياء العلوم ببيروت - ط . أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- ٢٨ - مواهب الجليل من أدلة خليل تأليف الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكنى الشنقيطى
عنى بمراجعته الشيخ عبدالله إبراهيم الأنصارى الدوحة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٢٩ - ميزان الاعتدال للذهبي ط . الخانجي ١٣٢٥هـ .
- ٣٠ - نزهة الخاطر العاطر للأستاذ الشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي
ثم الدمشقي - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- ٣١ - الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للدكتور محمد بن محمد أبو شهبه ط . أولى
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . عالم المعرفة - جدة .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢٦١	- المقدمة
٢٦٤	- المراد بزيادة الثقة
٢٦٤	- المراد بالثقة
٢٦٤	- العدالة
٢٦٥	- تفاوت درجة العدالة
٢٦٥	- ضبط الراوى
٢٦٥	- تفاوت درجة الضبط
٢٦٦	- تفاوت درجات الثقات
٢٦٨	- التعرف على استعمالات العلماء لمصطلحات التعديل
٢٧٠	- أنواع الزيادة
٢٧٠	- الزيادة في المتن
	- معرفة زيادات الثقات فن لطيف تستحسن العناية به لما يستفاد بها من
٢٧٠	أحكام
٢٧٠	- حاجة العلم إلى سعة الاطلاع على المتن
٢٧٠	- عناية العلماء بهذا الفن
٢٧١	- سبب الزيادة
٢٧٢	- أحكام الزيادة في المتن
٢٧٢	- تعدد الأحكام بتعدد حالات الزيادة
٢٧٢	- القبول المطلق
٢٧٢	- سبب القبول المطلق
٢٧٢	- القائلون به
٢٧٥	- نقد الإطلاق في القبول
٢٧٥	- الحكم الثاني : ردها مطلقاً
٢٧٥	- سبب الحكم
٢٧٥	- نقد الحكم
٢٧٦	- القائلون بهذا الحكم

تابع الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢٧٦	- الحكم الثالث : القبول بشروط .
٢٧٦	- شرط : الفقه فيما يرويه .
٢٧٦	- قول ابن حبان في ذلك .
٢٧٧	- نقد الحكم .
٢٧٧	- شرط : إن زادها غير من رواه ناقصاً .
٢٧٧	- شرط : سماع كل واحد من الخبرين في مجلسين .
٢٧٧	- شرط : أنه أنسى هذه الرواية .
٢٧٨	- شرط : تقييد حكماً .
٢٧٨	- شرط : أن يكون راويها حافظاً .
٢٧٨	- الحكم الرابع : القبول للموافقة .
٢٧٨	- أحد الأقسام التي ذكرها ابن الصلاح .
٢٧٨	- أمثلة للزيادات .
٢٨٢	- الحكم الخامس : الرد للمخالفة .
٢٨٢	- من أمثلة ذلك .
٢٨٣	- الحكم السادس : يتعلق بنوع مخالفة (مرتبة بين المرتبتين) .
٢٨٣	- من أمثلة ذلك - موقف العلماء من هذا النوع .
٢٨٥	- الحكم السابع : الترجيح عند التعارض .
٢٨٥	- وجوه الترجيح إجمالاً .
٢٨٦	- الزيادة في الإسناد .
٢٨٦	- المراد منها .
٢٨٦	- حكمها .
٢٨٨	- الخطيب وتميز «المزيد في متصل الأسانيد» .
٢٨٨	- نماذج تطبيقية على وجوه الترجيح .
٢٩٣	- الخاتمة .
٢٩٥	- أهم المراجع .